المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

رئيس الحكومة

ⴰⵀⵉⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵗⴰⵡⵙⵜ

جلسة رقم 3

الأربعاء

10 شوال 1438

5 يوليوز 2017

www.cg.gov.ma

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس المستشارين – (المادة 100 من الدستور)

جواب السيد سعد الدين العثماني

رئيس الحكومة

المحور الأول

إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة

المحور الثاني

السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال

جدول الأعمال

مجلس المستشارين - جلسة رقم 3

الأربعاء 10 شوال 1438 (5 يوليوز 2017)

المحور الأول	1	إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
	2	إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة	فريق الأصالة والمعاصرة
	3	إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة	الفريق الحركي
	4	مآل ورش إصلاح الإدارة العمومية	فريق التجمع الوطني للأحرار
	5	إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة	الفريق الاشتراكي
	6	إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة	فريق الاتحاد المغربي للشغل
	7	إصلاح الإدارة	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
	8	إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة	مجموعة العمل التقدمي
المحور الثاني	9	السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
	10	السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال	فريق الأصالة والمعاصرة
	11	السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال	الفريق الحركي
	12	الاستراتيجية الوطنية للتسريع الصناعي	فريق التجمع الوطني للأحرار
	13	**السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال**	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
	14	**السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال**	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني عن السؤال المتعلق ب:

المحور الأول

إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة

مجلس المستشارين – الأربعاء 12 رمضان 1438 (7 يونيو 2017)

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على اختيار هذا الموضوع الفائق الأهمية.

فكما لا يخفى، يشكل إصلاح الإدارة أحد التحديات التي تفرضها الظرفية الراهنة ومطلبا ملحا من متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة. كما أن هذا الإصلاح أصبح اليوم مطلبا ملحا لن نتمكن من دونه من تحقيق نجاعة وفعالية السياسات العمومية المنشودة خدمة للمواطن والاستجابة لحاجياته الحقيقية.

ولقد أعطى الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية البرلمانية العاشرة، بتاريخ 14 اكتوبر2016، صورة واضحة عن واقع الإدارة التي تتسم بضعف الأداء وتعقيد المساطر الإدارية وكذا غياب روح المسؤولية لدى فئة من الموظفين داخل المرفق العام.

لذلك، فإن إصلاح الإدارة يكتسي اليوم طابعا استراتيجيا واستعجاليا، بما يقتضيه ذلك من تعبئة كافة الوسائل والطاقات.

وقد سعى البرنامج الحكومي إلى اقتراح حلول لهذه المعضلة بالتنصيص على حزمة من الإجراءات للإصلاح الإداري وفق مقاربة شمولية وتشاركية، ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي:

- اعتماد الإدارة الرقمية والتدبير المبني على النتائج؛
- مراجعة منظومة الوظيفة العمومية؛

- تحسين الاستقبال وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها واعتماد منظومة متكاملة للشكايات؛
- تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد.
- وقبل التطرق إلى تصور الحكومة لتعزيز إصلاح الإدارة وإرساء الحكامة الجيدة، سأستعرض فيما يلي واقع الحكامة بالإدارة العمومية والمجهودات المبذولة في هذا المجال.

أولا. واقع الحكامة بالإدارة العمومية والمجهودات المبذولة في هذا المجال:

السيد الرئيس،

إن الاختلالات التي لا تزال تعاني منها الإدارة العمومية لا تنفي المجهودات التي بذلت خلال السنوات الأخيرة، تماشيا مع المقتضيات الدستورية الجديدة، والتي رامت تبسيط المساطر الإدارية وتقوية أدوار مؤسسات الرقابة وتكريس استقلالها وتفعيل توصياتها، ومحاربة الفساد وتخليق الحياة العامة ونشر قيم النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير نذكر منها:

أ. <u>على المستوى المؤسساتي</u>

- إصدار القانون رقم 113.12 بشأن إحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي حلت محل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ونصوصه التنظيمية. بموجب هذا القانون عززت استقلالية الهيئة ووسعت صلاحياتها لتشمل مكافحة الفساد والوقاية منه، خصوصا من خلال المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع وتنفيذ السياسات العمومية ذات الصلة، وتلقي ونشر المعلومات، والمساهمة في تخليق الحياة العامة وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة.

- إصدار القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الذي حدد العلاقات بين المجلس ومختلف هيآت التقنين الأخرى، والاختصاصات التي اضطلع بها للسهر على ضمان احترام المنافسة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. وبموجب هذا القانون أصبح مجلس المنافسة مؤسسة دستورية بصلاحيات واسعة وتقريرية في مجال المنافسة الحرة والمشروعة، وضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

- إحداث لجنة مشتركة بين الوزارات على مستوى وزارة العدل والحريات تتكلف بدراسة وتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، وذلك تفعيلا للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة.

ب. على المستوى القانوني والتنظيمي

- إصدار القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الذي يعتبر مدخلا حقيقيا لبناء أسس تدبير إداري ناجع والذي يروم تعزيز دور قانون المالية كأداة لتنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية وتحسين فعالية هذه السياسات من خلال العمل على التقائيتها وربط النفقات بالنتائج.

- إصدار المدونة الجديدة للصفقات العمومية والتي حملت مجموعة من التعديلات الكفيلة بضمان المزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص في تدبير الصفقات العمومية، مع توسيع مجال تطبيقها ليشمل الجماعات الترابية.

- إصدار المرسوم رقم 2.14.867 المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، كجهاز إداري محايد ومستقل يحل محل لجنة الصفقات العمومية. ويروم هذا الإصلاح تعزيز المهام المسندة للجنة وإعادة تنظيم هيكلتها وتحديد مسطرة استشارتها من طرف الإدارات العمومية والمتنافسين وأصحاب الطلبيات العمومية.

- إصدار المرسوم المتعلق بالضابطة الجديدة للبناء الذي يهدف إلى تبسيط وتعزيز شفافية المساطر المتعلقة برخص البناء والسكن وكل ما يتعلق بالتعمير.

- إعداد وتفعيل الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، والذي يهدف إلى تعزيز استقلالية السلطة القضائية، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء، وتعزيز القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة، وتحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها.

- إصدار القوانين التنظيمية للجماعات الترابية التي جاءت بمقتضيات عملية هامة تستهدف تكريس مبادئ الديمقراطية المحلية وقواعد الحكامة الجيدة في تدبير الشأن المحلي، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإرساء آليات تشاركية للحوار والتشاور. وقد واصلت هذه الحكومة إخراج النصوص التنظيمية المتعلقة بها.

- إصدار القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الذي تطرق إلى مقتضيات التطبيق التي يستوجب إعمالها لتوضيح التدابير والإجراءات المتعلقة بمبدأ حرية الأسعار والاستثناءات الخاصة بها، والممارسات المنافية لقواعد المنافسة، ومراقبات عمليات التركيز الاقتصادي.

- إصدار القانونان التنظيميان رقم 14-44 و14-64 المتعلقان بالحق في تقديم العرائض والملتمسات، اللذان يحددان شروط وكيفيات ممارسة الحقوق الدستورية المخولة للمجتمع المدني وعموم المواطنين في إطار الديمقراطية التشاركية.

- إعداد مشروع القانون رقم 13-31 المنظم للحق في الحصول على المعلومات التي بحوزة الإدارات العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، والذي لا يزال قيد الدرس بالمؤسسة التشريعية.

- إصدار ميثاق تحسين حكامة المنشآت والمؤسسات العمومية وإصلاح نظام مراقبة الدولة لها وكذا العمل على تعميم النظام التعاقدي متعدد السنوات بين الدولة والشركات والمؤسسات العمومية.

- تعزيز وتفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات من خلال توسيع مجال اختصاصاتها لتشمل المراقبة والتحري والتفتيش وتدعيم الأخلاقيات والتدقيق وتقييم النتائج. كما تناط بها مهمة التنسيق والتواصل والتتبع مع مؤسسة الوسيط والتعاون مع كل من المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

- تفعيل مجموعة من القوانين التي تتوخى محاصرة ظاهرة الفساد، قانون حماية الضحايا والمبلغين والشهود، قانون تعليل القرارات الإدارية، قانون التصريح الإجباري بالممتلكات، وقانون مكافحة غسل الأموال.

ت. على المستوى الإداري والإجرائي

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها والشروع في تفعيلها تحت إشراف لجنة وطنية برئاسة رئيس الحكومة.

- إحداث الموقع الإلكتروني والرقم الأخضر للتبليغ عن الرشوة وكل الممارسات المنافية للقانون في الإدارة العمومية.

- إحداث مرصد لتجميع ودارسة المعلومات وبلورة مقترحات من أجل تعزيز النزاهة والشفافية في العلاقة بين إدارة الجمارك والمقاولات، في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخصوصي.

- تفعيل المرسوم المتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا لفتح المجال للجميع للولوج لهذه المناصب وفق معايير الكفاءة والاستحقاق.

- تعميم مبدأ التوظيف بالمباراة وإطلاق الموقع الالكتروني للتواصل حول التوظيف العمومي وذلك إعمالا لمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص والاستحقاق.

- تحضير المغرب للانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، التي تشرف عليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تتوخى ترسيخ قيم الشفافية والمشاركة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ثانيا. تصور الحكومة لتعزيز إصلاح الإدارة وإرساء الحكامة الجيدة:

السيد الرئيس،

إن إصلاح الإدارة يروم أساسا تحقيق تحول إداري يرتكز على تحسين علاقة المواطن بالإدارة من جهة وتعزيز نجاعة الإدارة بالرفع من أدائها عبر تطوير نظم وأساليب عملها واعتماد تنظيم إداري يتسم بالمرونة والترشيد والعقلنة، فضلا عن الارتقاء بالعنصر البشري من خلال تأهيله وتطوير كفاءته من جهة ثانية.

أ. <u>ففيما يخص تحسين علاقة المواطن بالإدارة،</u>

يجري العمل على الإجراءات والتدابير التالية:

- اعتماد وتعميم نظام موحد للاستقبال بالمرافق العمومية من خلال:

  - دعم وتطوير مركز الاتصال للإرشاد والتوجيه وتلقي الشكايات في مجال الخدمات العمومية مع إحداث رقم هاتفي قصير للاتصال،
  - نشر المعلومات المتعلقة بالخدمات العمومية عبر جميع الوسائل المتاحة، تحدد الآجال، والأسعار، والمسؤولين عن تقديم هذه الخدمات وغيرها من المعلومات
  - إعداد ميثاق الاستقبال والإطار المرجعي الموحد بالمرافق العمومية،
  - اعتماد نموذج الاستقبال على مستوى 30 وحدة إدارية وتعميمه على باقي الإدارات،

- إعداد إطار مرجعي لحمل الشارة حسب فئة الموظفين وحسب مجال تدخل الإدارة،
- تعميم وتحديث منظومة أخذ المواعيد متعددة القنوات (رسائل نصية، الأنترنيت، الهاتف، ...)،
- تعميم نظام المداومات بالمرافق العمومية.

- اعتماد منظومة متكاملة لتدبير الشكايات، وقد تمت المصادقة في هذا الصدد على مرسوم يضع إطارا تنظيميا لتدبير الشكايات، يحدد كيفيات ومسطرة وآجال معالجة الشكاية، وينص على إحداث بوابة وطنية موحدة للشكايات.

- وضع إطار تنظيمي لتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها، يحدد المبادئ والقواعد والمعايير التي ينبغي الالتزام بها، فيما يتعلق بالمساطر الإدارية، من خلال التنصيص أساسا على إلزامية نشر المساطر الإدارية ببوابة الخدمات العمومية service-public.ma وجميع الوسائل المتاحة، والتقيد باحترامها.

- اعتماد وتفعيل برنامج وطني سنوي لتبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها وإعطاء الأولوية للمساطر الأكثر تداولا والأكثر وقعا، لا سيما المساطر المتعلقة بنزع الملكية وبالمقاولة وبتحسين مناخ الأعمال والمغاربة المقيمين بالخارج.

- تبسيط مسطرة الإشهاد على مطابقة الوثائق لأصولها.

- تطوير بوابة وطنية لمساطر المقاولة www.busines-procedures.ma

- دعم استعمال التكنولوجيا الرقمية لتحسين وتسهيل حصول المواطن على الخدمات العمومية، عبر:

- العمل بالمنصة الإلكترونية الحكومية المشتركة لإتاحة الولوج المشترك إلى المعلومات بين المرافق العمومية (Gateway gouvernementale)،
- وضع تعريف موحد يتم إلحاقه بالشخص المرتبط به منذ ولادته ويكون قاعدة تنبني عليها علاقة الإدارة مع المواطن طيلة حياته (Identifiant unique)،
- الاستغلال الإلكتروني للبطائق الوطنية البيومترية وتطوير الخدمات المتعلقة بها،
- توحيد وتعميم الخدمات المرتبطة بالتصريح والأداء والتوقيع الإلكتروني.

- اعتماد ومأسسة نظام لقياس (Baromètre) جودة الخدمات العمومية وتقييم مدى رضا المرتفقين عن جودة الخدمات العمومية والجوانب المرتبطة بها، واستقصاء آرائهم واقتراحاتهم،

ب. وفيما يخص تعزيز النجاعة الإدارية:

إن تحسين أداء الإدارة وتعزيز نجاعتها يتطلب، بالإضافة إلى تبني الأساليب الحديثة في التدبير واستعمال التكنولوجيا الرقمية، إدارة عمومية تستند إلى موارد بشرية مؤهلة وكفأة وعلى تنظيم إداري ناجع، فضلا عن اعتماد قواعد الحكامة الجيدة في تدبير المرافق العمومية. ولهذه الغاية، سيتم اعتماد إجراءات وتدابير تروم تثمين وتأهيل العنصر البشري وتطوير التنظيم وتدعيم الحكامة الجيدة.

- الرأسمال البشري، وتهم الإجراءات المقررة في هذا المجال ما يلي:

- وضع سياسة عمومية مندمجة لتدبير حديث للموارد البشرية بالإدارة العمومية يعتمد أساسا على نظام الوظائف والكفاءات؛
- التأسيس لوظيفة عمومية مهنية وناجعة مبنية على الاستحقاق والكفاءة من خلال مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛
- تعزيز التدبير التوقعي للموارد البشرية من خلال تطوير واعتماد نظام معلوماتي مشترك بين الإدارات لتدبير الموارد البشرية؛
- تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية على أساس الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص من خلال اعتماد مباريات موحدة للتوظيف بالإدارات، وتطوير منظومة الترقي ومراجعة منظومة تقييم الأداء والمردودية وفق مقاربة التدبير المبني على النتائج؛
- مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي للتكوين المستمر، وكذا ربطه بالمسار المهني للموظف؛
- دعم القدرات في مجال التكوين المستمر وتدعيم جهوية التكوين من خلال بلورة برامج تكوينية تستجيب لحاجيات السياسات الجهوية، مع تطوير آليات حديثة كالتكوين عن بعد؛
- وضع برنامج تأهيل وتكوين الموظفين في مجال ثقافة المرفق العام، والتعامل مع المرتفقين؛
- وضع مدونة أخلاقيات تتضمن ضوابط أخلاقية وقواعد سلوكية يتعين أن يتحلى بها الموظفون خلال ممارستهم لمهامهم الإدارية.

- تعزيز اللاتمركز الإداري بموازاة مع اللامركزية من خلال:

- اعتماد التنظيم واللاتمركز الإداري وفق منظور الجهوية المتقدمة لتقريب الإدارة من المرتفقين، من خلال إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري يعطي الصدارة للجهة باعتبارها ورش هيكلي يروم تحقيق تحول نوعي في أنماط الحكامة، يدعم تواجد الإدارة على المستوى المحلي ويعطيها السلط والصلاحيات والموارد الضرورية لتحقيق التكامل والاندماج والتنسيق بين مختلف القطاعات العمومية.

- تعزيز الحكامة الجيدة، وذلك من خلال التدابير التالية:

- تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإنجاز البرامج والمشاريع المندرجة في أفق سنة 2025 مع مأسسة اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد. وقد تمت المصادقة بهذا الخصوص مؤخرا على المرسوم المحدث للجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي ستسهر على تتبع تنفيذ الاستراتيجية المذكورة.
- إصدار ميثاق المرافق العمومية، الذي يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات والجهات والجماعات الترابية الأخرى، ويشمل التزامات الإدارة والقواعد المنظمة لعلاقة الإدارة بالمرتفق،
- إلزام الإدارات بتعليل وتبرير قراراتها السلبية؛
- إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات، ووضع برامج لمواكبة تنزيله.
- مراجعة المقتضيات التشريعية المتعلقة بالتصريح بالممتلكات، في اتجاه الانسجام مع الأحكام الدستورية الجديدة ذات الصلة، واعتماد نظام موحد وكذا تطوير التصريح الإلكتروني؛
- وضع إطار قانوني خاص بمنع تنازع المصالح بالإدارات العمومية؛
- انضمام المغرب إلى مبادرة الحكومة المنفتحة (Open Government Partnership) التي تهدف إلى تعزيز الديموقراطية التشاركية عبر وضع المواطن في صلب اهتماماتها.
- احداث لجنة وزارية لمعالجة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة، وسيصدر المنشور المنظم لهذه اللجنة خلال الأيام القليلة المقبلة.

- وعلى مستوى تتبع تنفيذ ورش إصلاح الإدارة، سيتم الاعتماد على الآليات الأربعة التالية:

- وحدة تتبع تنفيذ البرنامج الحكومي المنصوص عليها في هذا البرنامج، وهي تشتغل تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة؛

- وحدة تتبع التقارير الصادرة عن هيئات الحكامة والرقابة الوطنية، وسيتم إحداثها ضمن مصالح رئيس الحكومة؛
- آلية السهر على تأمين التقائية السياسات العمومية، تحت إشراف رئيس الحكومة؛
- بالإضافة إلى آلية لتقييم السياسات العمومية.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني عن السؤال المتعلق ب:

المحور الثاني

السياسة الحكومية في التنمية الصناعية

وتحسين مناخ الأعمال

مجلس المستشارين – الأربعاء 10 شوال 1438 (5 يوليوز 2017)

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على طرح هذا الموضوع الهام المتعلق بالتنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال، وهو موضوع يكتسي أهمية خاصة، بالنظر لكون بلادنا تعول كثيرا على القطاع الصناعي في إطار تجديد نموذجها الاقتصادي، وذلك من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري، وتمنيع الاقتصاد ضد التقلبات الظرفية وخلق فرص شغل منتجة.

وكما لا يخفى، فإن القطاع الصناعي وعلى امتداد عقود، لم يحظى بنفس الأهمية التي وجهت لقطاعات أخرى كالفلاحة والسياحة. وقد بادرت بلادنا إلى تدارك هذا التأخر خلال العقد الأخير، وخاصة منذ إطلاق مخطط "إقلاع" وتوقيع الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في 2009.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تهيئ الظروف المناسبة لتحقيق أسس انطلاق تنمية صناعية حقيقية ولاسيما:

1. الاستقرار الذي ينعم به المغرب على المستويات المؤسساتية والسياسية والماكرو اقتصادية، والتي تشكل امتيازا تنافسيا قيما في عالم يعرف تغيرات مستمرة؛

2. الجاذبية المكتسبة من خلال عرض منتوج يجمع بين القرب والتنافسية والولوجية إلى الأسواق؛

3. المجهودات الجبارة المبذولة في مجال البنيات التحتية الطرقية والملاحية الجوية والموانئ والبنيات التحتية الصناعية والمواصلات، مما يجعل من المغرب بلدا متعدد الروابط يسهل التنقل السريع للأشخاص والسلع والبيانات؛

4. التحسن الملحوظ الذي عرفه مناخ الأعمال كما يشهد على ذلك التطور الهام الذي عرفه تصنيف المغرب في هذا المجال عالميا خلال السنوات الأخيرة.

وقد بدأ مخطط الإقلاع الصناعي يعطي نتائجا ملموسة، حيث شهدت صادرات القطاع زيادة بنسبة 22%، وسجل استقرار شركات رائدة في الصناعة العالمية في المغرب، مما رفع الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى 23 بالمائة كنسبة سنوية متوسطة منذ 2009. كما مكنت هذه الإنجازات المغرب من البروز على الخريطة العالمية كوجهة صناعية ذات مصداقية وتنافسية عالية.

ورغم ذلك، فإن ثمة تحديات كثيرة لا تزال أمامنا لكسب رهان التنمية الصناعية ولاسيما على مستوى تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، في سياق التسابق المحموم بين الدول للرفع من تنافسية وجاذبية اقتصادياتها اتجاه المستثمرين.

وسأستعرض فيما يلي المجهودات المبذولة من قبل بلادنا في مجال التنمية الصناعية من جهة وتحسين مناخ الأعمال من جهة ثانية.

أولا . المجهودات المبذولة من أجل تسريع التنمية الصناعية:

السيد الرئيس،

يرتكز توجه بلادنا في مجال التنمية الصناعية على خمسة أهداف أساسية وهي:

- تعزيز مؤهلات التصدير كمّا وكيفا،
- زيادة نسبة الصناعة في الناتج الداخلي الخام،
- تحسين القدرة على استيعاب الطاقات الجديدة،
- تطوير الإنتاجية بدعم مستهدف للنسيج الصناعي،
- تعزيز قدرات استقبال المستثمرين.

وبالنظر إلى الخصاص المسجل في القطاع الصناعي وحجم التحديات المطروحة، تم إطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية في إطار مخطط " إقلاع" ليجعل من الصناعة رافعة تنموية أساسية. ويهدف هذا المخطط كما تعلمون إلى خلق 500 ألف منصب شغل والرفع من حجم مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام ب 9 نقاط، مما سيمكن من الانتقال من 14% إلى 23% في أفق 2020.

ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات أذكر منها :

- إحداث صندوق التنمية الصناعية، رصد له 20 مليار درهم في أفق سنة 2020 إضافة الى التزام القطاع البنكي بالدعم الفعلي للصناعة.

- إحداث منظومات صناعية فعالة وذلك عبر إحداث دينامية حقيقية بين المجموعات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة.
- تحسين الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للطلب العمومي عن طريق الموازنة الصناعية «Offset».
- تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تسهيل عمليات الولوج إلى التمويل والأسواق.
- تخصيص 1000 هكتار كمناطق صناعية موجهة للإيجار من أجل التخفيف من كلفة الاستثمار.
- تنشيط مجال التصدير على المستويين الكمي والكيفي وذلك من خلال دعم التوجه الإفريقي للمملكة والاستغلال الأنسب لاتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع شركائه.
- مصاحبة المقاولات للانتقال من القطاع غير المهيكل نحو القطاع المهيكل.
- تطوير الكفاءات في خدمة حاجيات المقاولات.
- إرساء ثقافة "Deal Making" لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعتبر المنظومات الصناعية « écosystèmes » اللبنة الأساسية للمخطط الصناعي نظرا لأهميتها في تحقيق الاندماج والتكامل بين مختلف أنشطة المقاولات الصناعية من خلال إتاحة الفرص للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتعزيز التعاون مع الشركات الكبرى بهدف خلق نسيج صناعي مهيكل ومنسجم بين جميع الانشطة التي تدخل في سلسلة الإنتاج بدءا من التصميم الى تسليم المنتوج.

وفي هذا الإطار، انخرطت الفدراليات والجمعيات المهنية الصناعية في وضع تصوراتها بغية إحداث منظومات صناعية كفيلة بالرفع من تنافسيتها.

وقد تم خلال السنوات الأولى من تنفيذ هذه الاستراتيجية، هيكلة 52 منظومة صناعية تهم 13 قطاعا وهي قطاع السيارات وقطاع صناعات الطيران وقطاع الجلد وقطاع الفوسفاط وقطاع البلاستيك وقطاع الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية وقطاع الصناعات المعدنية وقطاع العربات الثقيلة والهياكل الصناعية وقطاع ترحيل الخدمات وقطاع الصيدلة وقطاع مواد البناء وقطاع النسيج وقطاع الصناعات الغذائية. وقد حُددت لمختلف هذه القطاعات، في إطار عقود الأداء، أهداف تتمثل في إحداث فرص الشغل ورفع مستوى الصادرات.

أ. تقدم الإنجاز في مختلف القطاعات الصناعية

وقد سمحت الاستراتيجية الصناعية، إلى حد الآن، بتحقيق 89% من أهداف مخطط تسريع التنمية الصناعية، أي ما يمثل 144 مليار درهم من الصادرات، كما يتبين ذلك من خلال تقدم الإنجاز في القطاعات التالية:

- **في قطاع صناعة السيارات:**

تم تحديد أربع منظومات صناعية في قطاع صناعة السيارات تهم "أسلاك السيارات" و"مقاعد السيارات و"ختم المعادن" و"البطاريات" والتي تم التوقيع بشأنها على عقود الأداء (contrats de performance) في 29 أكتوبر 2014، وستمكن هذه المنظومات من خلق 56.500 منصب شغل قار، أي ما يعادل 63% من المناصب المزمع إحداثها في القطاع في أفق 2020. وستمكن هذه المنظومات الصناعية من الزيادة في حجم صادرات القطاع ب 24 مليار درهم والرفع من معدل الإدماج المحلي ب 20 نقطة في أفق سنة 2020.

وتجدر الإشارة أنه منذ انطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية تم التوقيع على 54 عقدا من أجل إنجاز مشاريع استثمارية في قطاع صناعة السيارات باستثمار إجمالي فاق 4,42 مليار درهم مع إحداث أكثر من 983 16منصب شغل قار. كما أن هناك 9 عقود مشاريع رهن الإعداد ستمكن من خلق حوالي 1264 منصب شغل قار.

- **في قطاع أجزاء الطائرات**

تم تحديد أربع منظومات صناعية خاصة بهذا القطاع تهم "تركيب هياكل الطائرات" و"الأسلاك والأنظمة الكهربائية" و"صيانة ومراجعة الطائرات" و"التصميم الهندسي".

وستمكن هذه المنظومات في أفق 2020 من إحداث 23.000 منصب شغل قار، ورفع رقم معاملات القطاع إلى 26 مليار درهم، ومضاعفة معدل الإدماج المحلي في أفق سنة 2020 ليصل إلى 35%، وتحقيق 100 مشروع جديد باستثمارات تصل إلى 7 مليار درهم.

وهكذا، تم التوقيع على 9 عقود من أجل إنجاز مشاريع استثمارية في قطاع صناعة أجزاء الطائرات باستثمار إجمالي فاق467 مليون درهم مع إحداث 1310 منصب شغل قار. كما أن هناك 7 عقود استثمار رهن الإعداد ستمكن من خلق حوالي 1700 منصب شغل قار.

كما تم التوقيع، تحت إشراف جلالة الملك نصره الله، في 27 شتنبر 2016، على بروتوكول اتفاق يهم إحداث منظومة صناعية لمجموعة "بوينغ" بالمغرب؛ وستحقق هذه المنظومة رقم معاملات سنوي إضافي عند التصدير قيمته مليار دولار، وستتيح استقرار 120 ممونا لبوينغ، كما ستمكن من إحداث 8700 منصب شغل متخصص جديد.

- **في قطاع صناعة الشاحنات والهياكل الصناعية**

تم التوقيع في 28 يوليوز 2015 على عقد الأداء الخاص بمنظومة قطاع صناعة الشاحنات والهياكل الصناعية. وستمكن هذه المنظومة في افق 2020 من إحداث 24.000 منصب شغل قار في القطاع، وانتاج 34.500 وحدة محليا، وتحقيق قيمة اضافية تقدر ب 8 مليار درهم، وبلوغ 6 مليار درهم من الصادرات سنويا.

- **في قطاعي النسيج والألبسة والجلد**

وفي قطاع النسيج والألبسة، تم التوقيع في 24 فبراير 2015 على 3 عقود الأداء من أجل تفعيل المنظومات الصناعية الأولى: الدجينز، الموضة السريعة، الموزعين الصناعيين للماركات الوطنية.

كما تم التوقيع في 06 أكتوبر 2016 على 3 عقود الأداء حول المنظومات الصناعية الخاصة بقطاع النسيج بين كل من الدولة والجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة تتعلق ب "الحياكة" و"المنسوجات المنزلية" و"المنسوجات التقنية والذكية". وتتمثل الأهداف التنموية المتوخاة من هذه العقود في أفق سنة 2020 في إحداث 16.763 منصب شغل قار، وزيادة 2,75 مليار درهم في صادرات القطاع وإطلاق أزيد من 20 مشروعا استثماريا لقاطرات المنظومات.

وفي إطار تفعيل هذه العقود، تم إطلاق 16 مشاريع استثمارية خاصة بالقاطرات الصناعية تتمثل في إنشاء وحدات صناعية جديدة أو توسيعها. كما تم التوقيع مع 37 مقاولة صغرى ومتوسطة (2,1 مليار درهم كرقم إجمالي للاستثمار و34.300 منصب شغل متعاقد عليها).

وفي قطاع الجلد، تم التوقيع على 4 عقود الأداء حول المنظومات الصناعية بين كل من الدولة والفدرالية المغربية للصناعات الجلدية، تهم كلا من "المدابغ" و"صناعة الأحذية" و"صناعة المنتوجات الجلدية" و"التدابير الأفقية". وتتمحور الأهداف التنموية المتوخاة من هذه العقود في أفق سنة 2020 حول إحداث 35.000 منصب شغل قار، وزيادة 5,5 مليار درهم في صادرات القطاع، وإطلاق أزيد من 40 مشروعا استثماريا. وفي هذا الإطار تم انشاء خلية تسهر على التنسيق ومتابعة تطبيق عقود الأداء للمنظومات الصناعية.

وبخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تم التوقيع على 6 مذكرات تفاهم في قطاع النسيج وبالإضافة إلى ذلك تم إنجاز برنامج عمل بالشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات (AMDI) من أجل جلب الاستثمارات في إطار المنظومات الصناعية في قطاع النسيج والجلد.

- **قطاعات الصناعات الكيميائية، الصيدلية ومواد البناء**

وبالنسبة لقطاع الصناعات الكيميائية، فقد تم التوقيع في 17 دجنبر 2015 على 3 عقود الأداء من أجل تفعيل منظومتين صناعيتين، الأولى تخص الصناعات الكيميائية العضوية (Chimie

Organique)، فيما تخص الثانية الصناعات الكيميائية الخضراء (Chimie Verte) .وستمكن هاتين المنظومتين من خلق 12.430 منصب شغل مباشر و20.570 منصب شغل غير مباشر وكذا تحسين الميزان التجاري الخاص بهذا القطاع بما يناهز 9,8 مليار درهم في أفق 2020.

وفي قطاع الصناعات الصيدلية، تم التوقيع في 24 مارس 2016 على 3 عقود للأداء من أجل تفعيل منظومتين صناعيتين هما منظومة الأجهزة الطبية ومنظومة الادوية. وستمكن هاتين المنظومتين في أفق 2020 من إحداث 5000 منصب شغل مباشر و8300 منصب غير مباشر، ورفع رقم معاملات القطاع بما يناهز11.1 مليار درهم وتحقيق قيمة اضافية تقدر ب 4,2 مليار درهم، وتحسين الميزان التجاري الخاص بهذا القطاع بما يناهز 7,8 مليار درهم.

أما بالنسبة لقطاع مواد البناء، فقد تم التوقيع في 23 مارس 2016 على عقدين للأداء من أجل تفعيل منظومة قطاع مواد البناء. وقد تم تحديد 5 أنشطة مهمة لتطوير مواد البناء وهي: مواد البناء الجاهزة، السيراميك (الصحية والبلاط)، الرخام، الإسمنت، والصُّلْب.

وتتمثل الأهداف المتوخاة في أفق 2020 في إحداث 28.000 منصب شغل إضافي ودائم، منها 16.000 مباشر، وزيادة رقم معاملات القطاع بما يناهز10,1 مليار درهم، وتحقيق قيمة اضافية تقدر ب 2,9 مليار درهم، وتحسين الميزان التجاري الخاص لهذا القطاع بما يناهز 4,8 مليار درهم، واستقطاب استثمارات تقدر ب 3,15 مليار درهم في القطاع.

- **قطاع الصناعة التعدينية والميكانيكية:**

في قطاع الصناعة التعدينية والميكانيكية تم التوقيع بتاريخ 02 ماي 2016، على ثلاثة عقود الأداء للمنظومات الصناعية الخاصة بالقطاع: ويتعلق الأمر ب تثمين المعادن، والحرف الجديدة (الآلات الفلاحية والدراجات العادية) وتحويل المعادن "Travail des métaux ". وترمي هذه المنظومات في أفق 2020 إلى إحداث 13400 منصب شغل، وتحقيق 10,8 مليار درهم كرقم معاملات إضافي، والرفع من القيمة المضافة ب 1,7 مليار درهم، وتحسين الميزان التجاري ب2,3 مليار درهم، وجلب استثمارات بقيمة 2 مليار درهم.

وتجدر الإشارة الى أن الحصيلة الأولية لهذه المنظومات تتجلى في التوقيع على اتفاقية استثمار مع الشركة الالمانية "Siemens"، بشأن بناء مصنع لإنتاج شفرات التوربينات الريحية، الأول من نوعه في أفريقيا، باستثمار قيمته 100 مليون أورو والذي سيمكن من خلق 650 فرصة عمل مباشرة. هذا المشروع هو أحد المكونات الرئيسية لبرنامج الموازنة الصناعية للكونسورسيوم الذي يجمع كلا من Nareva و Siemens وEnel Green Power ، الذي سيعمل على انجاز مشروع الطاقة الريحية المتكامل 850 MW التي أطلقها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

- **قطاع ترحيل الخدمات**

وأخيرا، بالنسبة لقطاع ترحيل الخدمات، فقد تم التوقيع في 5 ماي 2016 على عقدين للأداء من أجل تفعيل خمس منظومات صناعية، الأولى تخص شعبة تدبير العلاقات مع الزبناء (CRM)، والثانية تخص شعبة ترحيل المسارات المهنية(BPO)، والثالثة متعلقة بشعبة ترحيل خدمات تكنولوجيا الاعلام (ITO)، والرابعة بشعبة ترحيل الخدمات الهندسية (ESO)، فيما الخامسة تخص شعبة ترحيل معالجة المعطيات الاستراتيجية (KPO).

وستمكن هذه المنظومات في أفق 2020 من إحداث 60.000 منصب شغل إضافي ودائم في القطاع، وتحقيق 18 مليار درهم اضافية من الصادرات، واستقطاب استثمارات تقدر ب 1.5 مليار درهم.

أما بالنسبة للقطاعات الصناعية الأخرى، فقد تم تكوين فرق عمل وإطلاق دراسات بشراكة مع الجمعيات المهنية المعنية، لوضع منظومات صناعية أخرى.

ب.التدابير المصاحبة:

بالموازاة مع المجهودات المبذولة على المستوى التعاقدي مع كل قطاع، تعمل الحكومة على مواكبة حاجيات القطاع الصناعي، لا سيما على مستوى التكوين وإعداد ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتأهيل المناطق الصناعية.

- **فيما يخص التكوين:**

إن اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021 يهدف من بين ما يهدف إليه إلى ملائمة التكوين عموما مع حاجيات سوق الشغل. وفي إطار مواكبة المنظومات الصناعية، تم إبرام اتفاقية شراكة لتعزيز الكفاءات في الصناعة بتاريخ 2 أبريل 2014 مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والاتحاد العام لمقاولات المغرب لتحسين ملاءمة التكوين مع سوق الشغل، وزيادة جاذبية الاستثمار وتعزيز تنافسية المقاولات، وذلك عن طريق تطوير وتعزيز التكوين المهني الأساسي في المجال الصناعي، والتكوين المستمر لصالح المقاولات، والتكوين المتعلق بتنمية القدرات الذاتية «Soft Skills»، والتسيير المشترك لمؤسسات التكوين المهني.

وفي إطار تفعيل هذه الاتفاقية بدأ تفعيل عروض التكوين للمنظومات الصناعية لقطاعات صناعية مختلفة:

- أربعة معاهد للتكوين خاصة بقطاع صناعة السيارات المحدثة في الدار البيضاء والقنيطرة ومعهدان بطنجة أحدهما في طوره الأخير من الانجاز.

- بالنسبة لقطاع النسيج هناك المدرسة العليا لصناعة النسيج والألبسة والمدرسة العليا للابتكار والموضة بالدار البيضاء،
- أما بالنسبة لقطاع صناعة الطيران، هناك معهد خاص للتكوين (معهد مهن الطيران) للاستجابة لحاجيات القطاع من الكفاءات. كما تم التوقيع، بمناسبة عرض مخطط التسريع الصناعي، على اتفاقية تهدف الى توسيع معهد مهن الطيران للرفع من طاقته الاستيعابية.
- إنشاء المدرسة المركزية الدار البيضاء التي بدأ التكوين فيها خلال الموسم الدراسي 2015-2016، والتي تندرج في إطار شراكة بين الدولة والمدرسة المركزية باريس وتهدف الى تطوير تكوين مهندسين عامين، متعددي الكفاءات وذوي مستوى رفيع، مطلعين على عالم المقاولة وقادرين على إدارة مشاريع كبرى.

- **مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا في إطار مخطط التسريع الصناعي**

تنفيذا للإطار المرجعي الذي يشكله مخطط التسريع الصناعي 2014 -2020، تم اعتماد خارطة طريق 2015-2020 تستهدف المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا والمقاولات المبتكرة والمقاول الذاتي من خلال أربع ميادين للتدخل تتمحور حول دعم الاستثمار والتحويل، ودعم القدرات والدعم التقني، والابتكار والتنمية المشتركة، والاستثمار التكنولوجي.

وفي هذا الإطار، يتم مواكبة المقاولات الصغيرة جدا من خلال البرنامجين التاليين:

✓ برنامج دعم الاستثمار التنموي (استثمار نمو) الموجه إلى مشاريع الاستثمار والتطور التكنولوجي لدى المقاولات الصغيرة جدا من خلال تخصيص منح للاستثمار محددة في سقف 2 مليون درهم لكل مستفيد.

✓ برنامج تحفيز الموجه إلى العصرنة الوظيفية وتطوير النظام المعلوماتي من خلال مساهمة مالية محددة في سقف 1.5 مليون درهم لكل مستفيد.

كما تم توجيه برنامجين لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة وهما:

✓ برنامج دعم الاستثمار التنموي (امتياز نمو) الذي يخول منح للاستثمار تبلغ 20% من الاستثمار الإجمالي محددة في سقف 10 مليون درهم.

✓ الدعم التقني والأنظمة المعلوماتية من أجل العصرنة الوظيفية للمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال منح تصل إلى 80% من كلفة الخدمة.

- **الأقطاب الجهوية الصناعية**

من أجل النهوض بالمجال الصناعي، تم إنجاز العديد من المشاريع المتعلقة بإحداث وإعادة تأهيل فضاءات الاستقبال الصناعية، بشراكة مع عدة فاعلين وفق توزيع جهوي يأخذ بعين الاعتبار مؤهلات واحتياجات كل جهة. وهكذا تم توفير البنيات التحتية التي تستجيب لمتطلبات المستثمرين بما في ذلك المناطق الحرة لصناعات التصديرية، بالإضافة إلى الحضائر الصناعية المندمجة التي أحدثت من خلال الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي لتطوير المهن العالمية للمغرب، كما تعزز في إطار المخطط التسريع الصناعي الجديد 2014-2020 العرض المغربي في مجال بنيات استقبال المشاريع الصناعية، بتوفير وعاء عقاري بأقل تكلفة لرفع من تنافسية عرض القيمة المغربي على مساحة إجمالية تقدر ب 1000 هكتار.

بالإضافة لهذه المشاريع، تم بشراكة مع مجموعة من الفاعلين، إعادة تأهيل فضاءات الاستقبال الصناعية التالية: بنسودة بفاس (154 هكتار) وقلعة السراغنة (53,2 هكتار) وكزناية بطنجة (129هكتار) وورززات (82هكتار) والجديدة (117هكتار) ومولاي رشيد بالدار البيضاء (32.29هكتار) وتابريكت بسلا (24,5هكتار) والتقدم بالرباط (12هكتار) وامزورن بالحسيمة وتاسيلا باكادير (284هكتار) وايت ملول (355هكتار) والمحلات المهنية بالقنيطرة (4080 م²).

ثانيا. المجهودات المبذولة في مجال تحسين مناخ الأعمال:

السيد الرئيس،

بالموازاة مع ما سبق، تولي الحكومة، استمرارا للمجهودات المبذولة خلال الولاية السابقة على الخصوص، أهمية بالغة لتحسين مناخ الأعمال، باعتبار ذلك رافعة أساسية للاستثمار وعاملا محفزا للمقاولة.

- **أهم المحاور التي يتم الاشتغال عليها لتحسين مناخ الأعمال**

وللتذكير، فإن البرنامج الحكومي حدد كهدف في هذا الاتجاه تصنيف بلادنا ضمن أحسن 50 بلدا على مستوى جودة مناخ الأعمال. ومن أجل ذلك، يتم الاشتغال على عدة تدابير لفائدة المقاولة والقطاع الخاص، تهم أساسا ما يلي:

- تفعيل آليات الحوار المؤسساتي بين القطاعين العام والخاص؛
- اعتماد ميثاق جديد للاستثمار والعمل على تفعيله؛
- مواصلة الإصلاح الضريبي وإقرار العدالة الجبائية؛

- نشر قائمة الخدمات المقدمة والوثائق المطلوبة من طرف كل الإدارات ووضع إطار تنظيمي لتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها؛
- تطبيق المنظومة القانونية المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية؛
- تقوية القدرات التدبيرية للمراكز الجهوية للاستثمار وتحسين تموقعها وتخويلها صلاحيات جديدة لتسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي؛
- مواصلة تفعيل نظام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية وتفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 20 في المائة للمقاولات المتوسطة والصغرى؛
- توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين حول الرصيد العقاري العمومي وإمكانية تعبئته؛
- ضمان التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد بتخصيص الموارد اللازمة لها وإرساء نظام فعال لتتبعها وتقييمها؛
- تبسيط الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مراجعة مدونة الشغل عبر مقاربة تشاركية مندمجة لملاءمة مقتضياتها مع معايير العمل الدولية.

■ **تطوير عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال**

واعتبار للدور المحوري الذي تضطلع به اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، التي تجمع الحكومة وممثلي القطاع الخاص، والتي سأترأس في غضون الأيام القليلة المقبلة اجتماعها السنوي التاسع لمناقشة الحصيلة واعتماد برنامج العمل الجديد، فإننا سنعمل على تطوير عملها لتحقيق مزيد من التنسيق والنجاعة في الإنجاز.

وأود هنا أن أشيد بالإصلاحات الهامة التي تم إنجازها في إطار اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال منذ إنشائها لفائدة المقاولة الوطنية، ومنها مثلا:

- إصلاح مرسوم الصفقات العمومية؛
- إخراج المرسوم المتعلق بالضابطة الجديدة للبناء؛
- مراجعة مسطرة الأمر بالأداء؛
- اعتماد القانون المؤطر للمقاول الذاتي؛
- إخراج القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- مراجعة قانون الشركات المساهمة قصد تعزيز حقوق المساهمين وإصلاح نظام الاتفاقيات المقننة بشركات المساهمة؛
- إطلاق العمل بنظام التعريف الموحد للمقاولة الذي يمكن من تحسين الخدمات الإدارية المقدمة لها وتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بها.

إن هذه الإنجازات، وغيرها كثير، هي التي مكنت بلادنا من تحقيق نقلة نوعية من خلال تحسين تصنيفه ب 61 رتبة خلال الست سنوات الماضية محتلا بذلك الرتبة 68 من أصل 190 دولة سنة 2017 بعدما كان يحتل الرتبة 129 قبل إنشاء اللجنة، ومتبوئا بذلك المركز الأول على صعيد شمال إفريقيا، والمرتبة الثالثة على المستوى القاري والرابعة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وستواصل الحكومة مواكبة الأوراش الأخرى للجنة والتي هي في طور الإنجاز كإخراج ميثاق الاستثمار، وتعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بصعوبات المقاولة واعتماد القانون المتعلق بالضمانات المنقولة وكذا تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتطوير أنظمة التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الإدارات وإنشاء وتعميم تجارب الشبابيك الوحيدة لفائدة المقاولة.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.